رأي القدس

الشهداء الاطفال في غزة

■ كان مؤلما منظر الاطفال الشهداء وامهاتهم الذين كانوا من بين عشرة شهداء سقطوا من جراء القصف الاسرائيلي الذي استهدف شاطىء بيت لاهيا شمال مدينة غزة.

القوات الاسرائيلية لم تكتف بتجويع هذا الشعب بدعم من الولايات المتحدة واوروبا وتآمر بعض بقايا السلطة السابقة، وها هي تقوم بارسال طائراتها وصواريخها لحصد ارواح اعداد كبيرة منهم.

انها مجزرة بكل معنى الكلمة تعكس عنصرية سادية غير مسبوقة في التاريخ البشري، لان من يرتكبونها، والكثير من امثالها في مناطق اخرى من فلسطين، هم من الذين استثمروا اضطهادهم بشكل مكثف من اجل ابتزاز عطف العالم وتعويضاته.

عوائل محرومة، مجوعة، فقدت كل شيء لجأت الى البحر، في يوم جمعة قائظ، لتنسم بعض لحظات الاسترخاء، والترويح عن الانفس المثقلة بالهموم، فتأتي القذائف الهمجية الاسرائيلية لتحصد ارواح البعض منهم، وتصيب البعض الآخر، ونسبة كبيرة منهم من الاطفال، اصابات بعضهم قد تؤدي الى العجز الكامل.

فلا يكفي هذا الجنرال الاسرائيلي المشبع بالحقد العنصري، المتعطش للدماء ان يرسل طائراته لاغتيال النشطاء المقاومين لرفع الظلم عن بلادهم وشعبهم، فها هو يذهب الى ما هو ابعد من ذلك، الى اطفال ونساء احتموا بالبحر، وفي وضح النهار.

انه استفزاز واضح الاهداف، يستعجل انهيار حكومة «حماس» الفلسطينية، من خلال جر كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري للحركة لانهاء الهدنة، والاقدام على عمليات استشهادية انتقامية، لكي تعيد القوات الاسرائيلية احتلال قطاع غزة لبضعة اسابيع للاطاحة بالحكومة، واعادة تسليم السلطة الى اولئك المتربصين والمستعدين للقبول بالشروط الامريكية والاسرائيلية للتسوية.

هذه الاستراتيجية الاستفزازية الاسرائيلية ستعطي نتائج عكسية، وبغض النظر عن بقاء حكومة «حماس» او انهيارها، لان الشعب الفلسطيني سيقف دائما الى جانب المقاومة، وسيدعم الذين يرفعون راياتها.

جنازة الشهيد جمال ابو سمهدانة قائد لجان المقاومة الشعبية التي انطلقت من ملعب كرة القدم في مدينة رفح، وشارك فيها عشرات الآلاف من كل الوان الطيف الوطني الفلسطيني، هي الاستفتاء العفوي لمشاعر الشعب الحقيقية، وهي المؤشر الاصدق على وجهة نظره تجاه الاستفتاء الآخر الذي يعكف السيد محمود عباس رئيس السلطة على طبخه لتزوير مواقف هذا الشعب، وانتزاع تفويض مغموس بالجوع والدم، للعودة الى طاولة المفاوضات محدد سقفها مسبقا.

هذه المجازر الاسرائيلية تؤكد ان الطرف الاسرائيلي هو المأزوم، وهو الذي يتخبط في قراراته ومواقفه، فلا يوجد شخص قوي وعاقل يطلق الصواريخ والقذائف المدفعية على ابرياء مجوعين محرومين يستجمون واطفالهم على شاطىء البحر.

اشقاء هؤلاء الاطفال الشهداء هم استشهاديو المستقبل، وايتام تلك الامهات الشهيدات هم «جمال ابو سمهدانة» وزملاؤه الذين سقطوا بصاروخ الطائرات الاسرائيلية فجر الجمعة، وهؤلاء وكل الجيل المقبل لن يقبلوا بتسوية يسعى اليها من يريدون التفريط بالثوابت الفلسطينية.

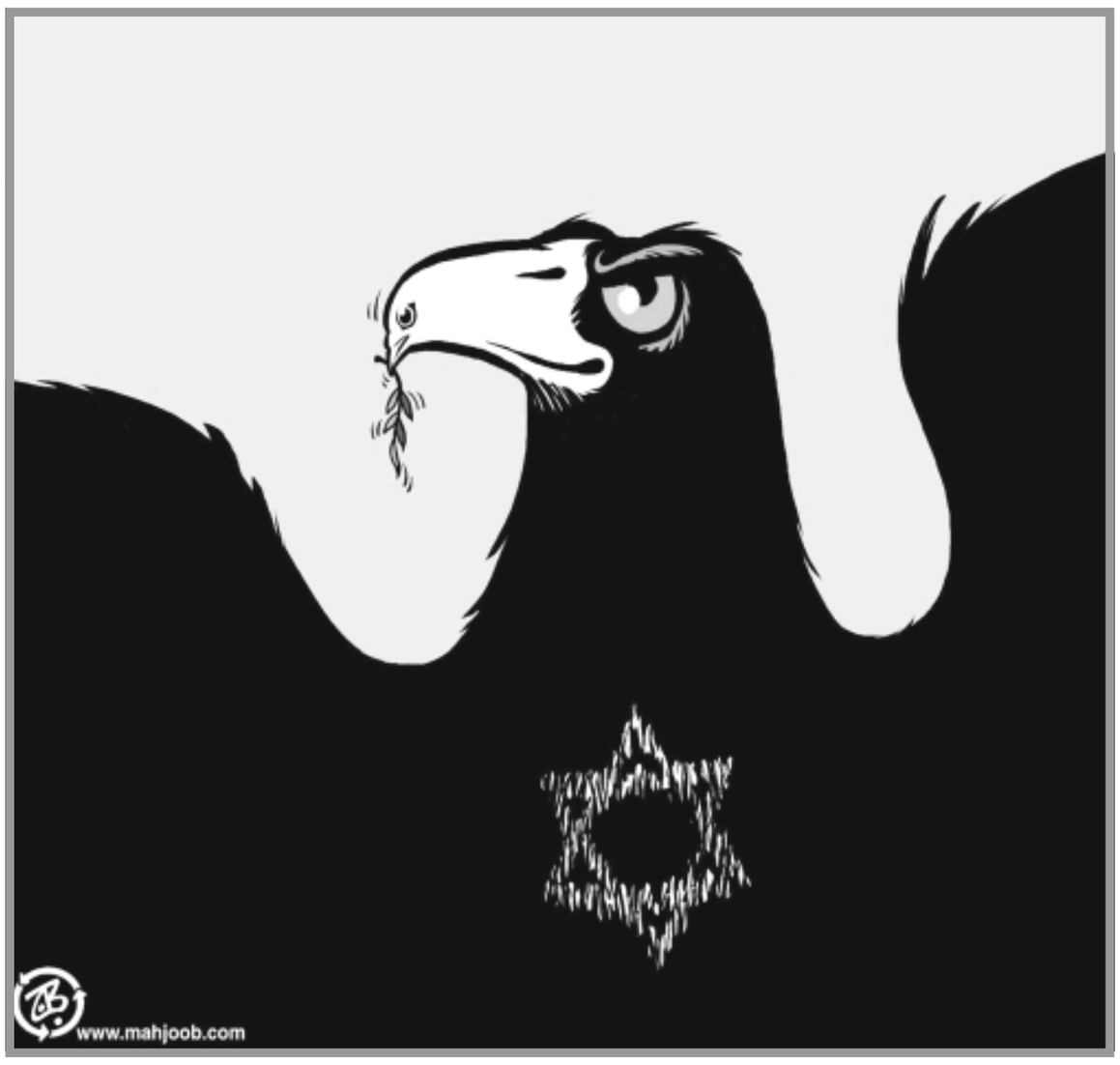

حزب الله: شرعية السلاح من الحزب أم شرعية الحزب من السلاح؟

حكم البابا

■ من حق السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله اللبناني على كل مواطن عربي أن يشكره على انجازه الضخم في التحرير، وتضحياته الكبيرة التي قدمها وفي أولها استشهاد ابنه هادي ليصبح هذا الانجاز ممكناً، لكن ليس من حق لا السيد حسن نصر الله ولا قيادة حزب الله أن تحتكر هذا الانجاز لنفسها باعتباره ملكية شخصية، وتمن به المواطن العربي كلما وجه انتقاد لحزب الله، أو قيلت ملاحظة في أدائه، أو أبدي اعتراض على سياساته، وتعتبر أن المواطن العربي كان مشغولاً بالزواج والطلاق والبيع والشراء، في حين كان حزب الله وحده يحمي الحمى ويحرر الأرض.

فكل مواطن عربي كان شريكاً أساسياً لحزب الله في التحرير، حتى وإن لم يحمل بندقيته أو يعصب رأسه بقماشته الصفراء، ومنذ ثلاثة أجيال ولدت في المنطقة العربية، لا يوجد مواطن إلا وتنازل إن لم يكن عن حياته، فعن أجزاء أساسية من حريته ومواطنيته وحقوقه وكرامته ورزقه من أجل القضية التي يقاوم من أجلها حزب الله، وربما تمنى كثير من العرب أن يقوموا بعمليات أو يخوضوا اشتباكات، أو يفجروا أجسادهم من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة، لكن أجهزة المخابرات العربية التي سبق للسيد حسن نصر الله أن صافحها باسماً أمام الكاميرات ممثلة بالعميد رستم غزاله، وأهداها بندقية اسرائيلية غنمها في احدى عملياته، كانت تسمي من يذهب ليقوم بعملية ضد العدو الاسرائيلي متسللاً وتدخله السجون، ولاتعترف إلا بمقاومة شرعية وحيدة يمثلها حزب الله بالنسبة لها، ولذلك ليس من حق السيد حسن نصر الله، أو نائبه الشيخ نعيم قاسم، أو أي من قيادة أو نواب حزب الله أن يرفعوا أيديهم في الهواء مهددين بقطع الأيدي التي ستمتد إلى المقاومة وسلاحها، مخونين كل من يبدي ملاحظة على أدائهم أو سياساتهم أو تحالفاتهم، ومتناسين أن كل العرب كانوا شركاءهم الأساسيين في التحرير، وليس النظامين السوري والايراني.

أنا لا أفهم فعلاً هذا التحول الذي جرى على سلوك حزب الله، منذ استشهاد الرئيس رفيق الحريري وحتى اليوم، الذي جعله يأكل من رصيده الوطني لحساب تحالفات سياسية مؤقته، ويتنازل عن شعبيته العربية لصالح شعبية ضاحية بيروت الجنوبية، ولا أستطيع أن أدرك المغزى الذي يريده الحزب في إطار تحوله من حزب وطني مقاوم، لا هم لقناة المنار التلفزيونية التي تعكس صورته، إلا نقل كل ما يتعلق بالعمل النضالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولايصغّر نفسه بالدخول في مماحكات التفاصيل السياسية اليومية للساحة اللبنانية، إلى حزب محض طائفي، يخصص تلفزيونه يوماً كاملاً للتضامن مع المرقد الشيعي الذي طالته يد الارهاب في سامراء، ولاهم لبرامجه إلا تخوين هذا الطرف اللبناني أو ذاك، ولا لغة لنوابه وقياداته إلا التهديد والوعيد بقطع الأيدي والرؤوس، وسط هتافات حشود تلغي الوطني لصالح الطائفي، وتختصر فكرة المقاومة بكانتون معزول، بعد أن كانت في وقت مضى تمتد على مساحة الأرض العربية كلها.

وإذا حزب الله لا يخاف على صورته التي بناها شهيداً وراء شهيد، وتضحية اثر تضحية، فإننا نخاف عليها فعلاً ونحن نراه يتحول فعلاً من حزب مقاوم كانت شرعية سلاحه مستمده من نضالاته وخفق قلوب العرب لانتصاراته، إلى مجموعة ترى أن كل شرعية وجودها تأتي من سلاحها فقط، وهو الفارق الجوهري الذي يميز بين تشي غيفارا وآل كابوني!!

لماذا لا يجرب بشار الاسد الانفتاح كما جرب التضييق؟

محمد عبدالحكم دياب *

■ رغم العلم المسبق بنتائج المغامرة بالكتابة في الشأن السياسي السوري، حيث يستكثر علينا بعض المثقفين والسياسيين السوريين، ذوي الميول الانعزالية.. يستكثرون ان نبدي رأيا في شأن يعتبرونه خاصا بهم. في نفس الوقت الذي لا يمنعون اي من هب ودب من هذا الحق. ما دام غير عربي. فـ«زمار الحي العربي لا يطربهم»، وهم في دعاواهم يعتمدون قاعدة حق يراد بها باطل، وهي «ان اهل مكة ادرى بشعابها» ونحمد الله اننا نحمل رخصة تعطينا حق «اهل مكة» تقول شروط حملها اننا ابناء وطن يمتد من المحيط الى الخليج، يحق لنا تناول مشاكله وهمومه. ومن الصعب ان يقف عربي متفرجا، بعد ان تابع وشاهد مراسيم واجراءات اعلان قيام «جبهة الخلاص» السورية في لندن منذ ايام، بشكل اعاد الى الاذهان سيناريو المعارضة العراقية، التي عادت الى بلدها على ظهور دبابات الغزو وفي ركابه، وعملت وما زالت تعمل لحسابه، خاصة ان الطرفين الرئيسيين في تكوين هذه الجبهة ليست لدى اي منهما مناعة ضد «الوباء» العراقي، فعبد الحليم خدام، فر من النظام الذي بناه مع الرئيس الراحل حافظ الاسد، عندما تصور ان سفينته بدأت في الغرق، ومثله لا يمانع من الاقتداء بالسيناريو العراقي اذا ما توفرت له الحماية من ملاحقة النظام السوري، ولا يمانع من ان يكون رجل المرحلة القادمة، اذا ما تأكد من حماية الغرب له. والا كان قد شارك القوى السياسية المعارضة في الداخل معركتها وحول نفسه الى جزء من الحراك السياسي الذي تشهده سورية. وعلى صدر الدين البيانوني، مراقب عام الاخوان المسلمين، في سورية، يعي انه اقل حجما ووجودا على الارض من جماعة الاخوان المصرية او الفلسطينية، وقد يرى ان الغطاء الخارجي قد يساعده كطرف في معادلة التغيير المخطط لها غربيا وصهيونيا، ويهتدي بنموذج الاخوان المسلمين العراقيين، الذين كانوا بنفس الحجم والظروف، ورأوا ان تعاونهم مع قوات الغزو والاحتلال يتيح امامهم فرصة المشاركة، في «العملية السياسية» التي تدار بمعرفة واشراف سلطات الغزو والاحتلال، ليحصلوا على نصيب وحصة في حكم البلد المحتل.

ظهور «جبهة الخلاص» يبعث على القلق، ورغم صحة تحليلات تقول بأن غوص قوات الغزو في مستنقع العراق ووحله، يشغل الادارة الامريكية عن سورية، لكن لا يجب ان نسقط في وهم استبعاد التدخل الامريكي تماما، خاصة اذا ما استرجعنا الاسباب التي تحرك الادارة الامريكية صوب الوطن العربي والعالم الاسلامي، وفيها سوف نجد ان السبب الايديولوجي الديني هو اهمها، وغالبا ما تتراجع المصالح امام الهوس الديني، ويقدم اصحابه كل غال ونفيس، من مال ونفس وسلاح. فهذا ليس الا ضريبة واجبة الدفع لاعلاء كلمة الحق في مواجهة «الشر» وهذا تقول به وتدعو اليه المسيحية الصهيونية، التي يؤمن بها جورج دبليو بوش وتتوافق مع منطلقات اليهودية الصهيونية، التي يؤمن بها ملايين الامريكيين، بالاضافة الى ملايين اليهود الذين استوطنوا فلسطين، من هنا فتوجيه ضربة لسورية بناء على هذا التحليل عمل غير مستبعد.

واذا اضفنا الى ذلك ان خطر حزب الله المتزايد، ودوره في تراجع سيناريو «الثورة البرتقالية» اللبنانية، كرهان وضعته الادارة الامريكية، وزكاه الاتحاد الاوروبي وتطلعت اليه الدولة الصهيونية وذلك لاستغلال لبنان وتحويله، الى قاعدة تلعب دورا مماثلا لدور الكويت حين فتحت اراضيها ومياهها وسماواتها لاسلحة ومعدات وطائرات وبوارج وعساكر الغزو.. ومن ناحية اخرى يأتي قرب نشر تقرير برامرتس، حول اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق، رفيق الحريري، بما قد يوفر من ذرائع واغطية دولية (غربية وصهيونية وعربية واسلامية مصهينة) لعمل عسكري مضاد لسورية، بهدف تصفية الحلف المعادي لامريكا، والمشكل، بالاضافة الى سورية، من ايران وحزب الله ومنظمة حماس والمقاومة العراقية، واذا ما تلاشى الدور السوري او ضعف فان ذلك يكسر هذا الحلف ويفك الايدي الامريكية والصهيونية المغلولة في التعامل مع ايران ولبنان وفلسطين والعراق.

ومع ذلك فان سورية تعيش وضعين متناقضين، يقف احدهما في مواجهة الاخر، وكأن للسياسة السورية وجهين احدهما تحد الحدود السياسية والجغرافية، والثاني تراه خارج هذه الحدود على المستويين الاقليمي والدولي، ففي الاول لا تملك سورية اوراق قوة بالمعنى الحقيقي، عكس الثاني، ودون اوراق قوة لتغطية الوضع الداخلي فقد تذهب الاوراق الاقليمية والدولية ادراج الرياح، فالطبيعة الاستبدادية للسياسة الرسمية وانتشار الفساد الحكومي، والزواج غير الشرعي بين الاثنين بدا وكأنه الاستبداد والفساد اساس حكم الرئيس بشار الاسد. وهذا عطل الاستعداد الذي ابدته قوى وطنية لترشيد السياسة السورية، وكانت قابلة بأن يقوم الرئيس السوري نفسه بقيادة هذا الترشيد، لكن خاب املها باستمرار النهج الامني وسطوته وتسيده فوق المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، الجماعية والفردية، وهذا ابقى على الفساد متحكما في مؤسسات الدولة وقراراتها ومفاصل الحزب وحركته، فرائحة الاثراء غير المشروع زكمت الانوف وتهريب الاموال الى الخارج استفز كافة القوى، وعواصم الغرب التي لجأ اليها «كبار» المسؤولين السابقين، في الحزب والدولة مع عائلاتهم، في عصر بشار فقط، اي منذ سنة 2000 وحتى الآن، صدمتها مشاهد سفه، غير مبرر، من هؤلاء في صالات القمار وعلب الليل والملايين التي تصرف فيها تكفي لسد كثير من احتياجات المواطن العادي، فضلا عن الفضائح والشائعات التي تنتشر نتيجة حرائق تشب في مؤسسات صناعية ومالية وخدمية، وكأنها تتم عن عمد للتغطية على ما يجري فيها من فساد واختلاسات ونهب.

ويظهر نظام الحكم في سورية مهما حسنت نوايا بعض المحسوبين عليه والقائمين على شؤونه، يظهر غير قادر على استثمار اوراق القوة التي لديه، اقليميا ودوليا، في فتح ابواب الانفراج الداخلي، للتخفيف من الضغوط الواقعة عليه.. وامتصاص الاحتقان الداخلي لحاجته الى جبهة محصنة ضد المخاطر الخارجية.. ومن الممكن ان تنفرج الاوضاع من خلال اعادة صياغة البناء السياسي للدولة السورية على اسس ديمقراطية سليمة، تقيم دولة القانون، وتنشر الحريات وتحترم حقوق الانسان وتؤمن بالتعددية الحزبية والتنوع الثقافي والسياسي والفكري، وتقوم على مرتكزات وطنية وانسانية توفر الامان والعيش الكريم للوطن والمواطن، وبالقطع فان احتمالات الكسب اكثر من احتمالات الخسارة، وحتى اذا لم يتحقق المكسب بالدرجة المطلوبة فلن يكون الوضع الداخلي بأسوأ مما هو عليه حاليا، فالنظام السياسي السوري وصل الى مرحلة تفرض عليه، اما ان يستمر اسير التعامل الامني وراضخا لتحالف الاستبداد والفساد، بكل الاثر البالغ السوء على بناء الدولة السورية ذاتها، مما قد يدفع الى فوضى تبحث عنها القوى المتربصة، وهي كثيرة. او يجرب نهجا يخفف من حدة الاحتقان ويفتح الابواب امام الانفراج والمصالحة على قواعد وطنية وديمقراطية سليمة.

وعلى الرغم من كل المستجدات المفيدة للسياسة الرسمية السورية، الا ان اشكالية العلاقة اللبنانية ما زالت تحد من التأثير الايجابي لها، وتعقيدات هذه العلاقة ليست كلها بسبب القوى اللبنانية المناوئة، انما لعب فيها السلوك السوري نفسه مع اللبنانيين، لعب دورا سلبيا منذ دخول قوات الردع العربية الى لبنان 1976 والتطورات التي مرت بها حتى اختزلت في قوات سورية فقط، بعد انسحاب القوات العربية الاخرى، فقام هذا السلوك على التعامل الامني، وعلى الرغم من ان شعار الوحدة العربية هو الشعار الاول في ترتيب الشعارات الثلاثة التي ترتكز عليها ايديولوجية حزب البعث الحاكم، الا ان هذا الشعار لم ينزل الى حيز التطبيق الفعلي في العلاقة بين البلدين الشقيقين، ومع الفروق في التركيبة الطائفية للبنان، والبناء القبلي والعشائري في اليمن، الا ان نظام الرئيس علي عبد الله صالح بكل الملاحظات التي عليه والذي لم تكن الوحدة العربية من بين شعارات نظامه، كان تعامله مع اليمن الجنوبي مختلفا، وعندما لاحت فرصة توحيد الدولتين استثمرها واعاد اليمن بلدا واحدا موحدا، واصبح مثل «مينا» موحد القطرين في مصر القديمة. وهو يخطو خطوات حثيثة نحو الديمقراطية في مجتمع قبلي تقليدي، وهذا يحتاج التدقيق، والرد على سؤال مفاده كيف تنجز الدولة القبلية ما تعجز عنه الدولة المركزية؟ ليس هذا فقط بل ان الامر انتهى بانسحاب ما كان احد يتمناه للقوات السورية، والتي جاءت نتيجة موقف النخب الحاكمة التي ادارت مصر مع بداية النفوذ الاجنبي، في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، وفيها استجابت للمنطق البريطاني وتعاملت مع السودان كجزء من املاك التاج المصري، الذي كان في حقيقته لا يملك من امر نفسه شيئا، وكان هو نفسه تابعا للتاج البريطاني وعندما جاءت الثورة في 1952 لتصحح هذا الوضع كانت الفرصة قد فاتت وما زالت الحساسية السودانية من مصر قائمة حتى الآن.

ومع ذلك نقول ان ما وقع قد وقع، ولا يطلب احد ارجاع عقارب الساعة الى الوراء. وعلى اي مسؤول يواجه الخطر ان يهيىء المناخ للانفراج وامكانية هذا الانفراج متاحة، ولو ان بشار الاسد اقتنع بخطر الدولة البوليسية على نظامه لاعاد النظر في مجمل سياساته. وامامه النموذج المصري في تجاوز الدولة البوليسية لكل القيم والاعراف السياسية والاخلاقية، وحتى القيم المهنية للامن الوطني ضاعت نتيجة صدمة الموت المفاجيء لحكم «عائلة مبارك» مما احدث فراغا في السلطة ملأته اجهزة الامن وجماعات البلطجة الفاشية، ولولا الصحوة الوطنية ونزول الناس الى الشارع مستعدين لتقديم التضحيات لتحللت الدولة الصمرية وذهبت ريحها، ولا نريد للنظام السوري ان ينتهي نهاية نظام «عائلة مبارك» والبداية بأن يبعد عن نفسه شبح القلق من الدور المزدوج لبعض ما يطلق عليه، غربيا، منظمات المجتمع المدني فاذا كان بعضها نشأ لاضعاف دور الدولة فان وضعها في الاطار الصحيح يسمح بالانفراج، وذلك بتمكينها من الدفاع عن القضايا التي تنادي بها، كقضايا المواطنة وحقوق الانسان، وان تتولى الدولة تمويلها لكي لا تقع في اسر مخططات ليست لها، تفرضها الاطراف والجهات الممولة، مع استثمار استعداد السوريين للتغيير لاقامة جسور فعالة مع القوى ذات التأثير في الحراك القائم، وفتح قنوات التعبير والحوار معها، ومشاركتها في وضع مشروع تغيير وطني يقوم على تجريب الخروج من عباءة الفساد والاستبداد والثقة في الشعب وفي حقه المشروع في الحرية والديمقراطية والمساواة، وهي حقوق يجب ان تترجم فورا الى اجراءات قبل فوات الاوان فالفرصة ما زالت سانحة.

* كاتب من مصر يقيم في لندن

هل أخطأت حماس في دخولها المعترك السياسي؟

علي حسين باكير *

■ في المبدأ، نحن من الذين يؤمنون أنّ الذين يعملون على ارض الواقع لهم الاولوية في تقرير أوضاعهم وتحديد خياراتهم واتّخاذ سبلهم، لكن هذا لا يلغي دور المراقبين لهذه التحرّكات والخيارات ولا استشرافهم للأحداث من موقعهم الخاص ووفقا للمعطيات المتوفّرة لديهم.

من هذا المنطلق، وحرصا وخوفا على حركة حماس ومستقبلها، كنّا نرى انّ اشتراك الحركة في هذه الظروف وهذه المعطيات الإقليمية والدولية في الانتخابات التي جرت مؤخرا هو خطأ استراتيجي ذلك انّه تبيّن بعد عدّة اشهر من انتصار الحركة في الانتخابات انّ هناك مخططا لحرق ورقة حماس وإبعاد الناس عنها، كما انّ مجريات الأحداث المتوقعة تشير إلى أنّ اشتراك حماس في اللعبة السياسية قد تنجم عنه تداعيات سلبيّة تغيّر من موقع الحركة على الساحة الداخلية المحليّة أو الإقليمية وهو الأمر الذي سيلحق بالحركة أضرارا جسيمة وذلك لعدد من الأسباب منها:

أولا: أنّ المناخ السياسي الرسمي العربي المستسلم كليّاً للإرادة والإدارة الأمريكية لا يسمح بقيام حكومة ذات توجهات إسلامية بأي شكل من الأشكال، أو على الأقل ذات منهج مغاير لمنهجهم، وبالتالي فانّ هذا المناخ السياسي سيضغط باتجاه تحجيم ومحاصرة حكومة حماس حماية لنفسه وتنفيذا للأوامر التي تأتي على شكل طلبات وتمنيات ومنعا لانتقال العدوى.

ثانيا: انّ خسائر هذا الاشتراك السياسي أكبر بكثير من الفوائد المترتبة عليه، كما انّ التصور الذي كان يفترض انّ حماس اشتركت في الانتخابات بناء على وجود اتّفاق ضمني مع الدول العربية يقتضي حل القضية الفلسطينية وفق معادلة انسحاب اسرائيل من اراضي 67 مقابل إنهاء حماس للمقاومة، قد ثبت انّه غير موجود، وإن وجد فإسرائيل غير مستعدة لقبوله.

ثالثا: انّ الأولوية تفترض إكمال مسيرة المقاومة واستغلال ذلك للتفاوض مع أي جهة كانت سواء عربية أو أجنبية وذلك من موقع القوّة على الأرض ولدى الجماهير. لكنّ العمل السياسي الذي دخلته حماس قد شلّ تقريبا العمل المقاوم لأسباب معروفة، كما انّ من شأنه ـ أي العمل السياسي ـ في هذه الظروف أن يشوّه سمعة الحركة وتاريخها ويقوّض انجازاتها ويزجها في حسابات داخلية ودولية وتعقيدات تخلط الأولويات، وهي بغنا عنها اساسا.

أمّا عن التداعيات السلبية لمثل هذا الاشتراك السياسي لحماس، فهي:

أولا: امكانية حدوث انشقاقات كبيرة داخل صفوف المقاومين سواء في داخل حماس ام بين حماس وفصائل المقاومة الاخرى.

ثانيا: امكانية استغلال دول اقليمية لحركة حماس ايجابيا او سلبيا لأهداف وغايات ذاتيّة تخصّها في صراعات اقليمية ودولية ليست فلسطين ساحتها الأساسيّة.

ثالثا: التضحية بورقة المقاومة العسكرية وعدم كسب ورقة اللعبة السياسية، وبالتالي الخروج من هذه المعركة بـ«خفي حنين» مع ما يترتب على ذلك من امكانيّة خسارة الدعم الشعبي لاضطرار الحركة حتما في مرحلة من المراحل الى تقديم تنازلات قويّة رغما عنها أو التفاوض مع اسرائيل دون تحقيق أي مكاسب تذكر، وهو ما يذكرنا بالتحول الذي مرّ فيه الراحل «ياسر عرفات» من المقاومة إلى السياسة.

رابعا: فتح الباب إمام فصائل غير فلسطينية أو فلسطينية ساخطة منشقّة ترى في انّ المقاومة الفلسطينية وتحديدا حركة حماس قد تنازلت عن الحد الأدنى المقبول في مقارعة العدو وذلك مقابل ثمن سياسي أو برتوكول دولي يفترض عدم المقاومة عسكريا من موقع سياسي أو بشكل رسمي، ولعلّ القاعدة ستكون اكبر المستفيدين من ذلك في حال حصوله لأنّها لطالما امتنعت عن دخول البوابة الفلسطينية على أساس وجود رجال قادرين على المواجهة من الداخل وخوفا من تخريب الوضع القائم هناك. لكنّ تنازل المقاومة الفلسطينية عن دورها او تهاونها فيه سينسف كل ذلك وسننتقل إلى المرحلة الأكبر من الصراع مع إسرائيل حينها من خلال دخول «القاعدة» الفلسطينية على الخط.

الطرح الذي يجب ان يتم أخذه بعين الاعتبار هو انّه على جميع فصائل المقاومة في فلسطين الالتزام بالخط العسكري دون دخول الالتزام السياسي الرسمي، فاذا حققوا النصر استقام الخط السياسي لهم دون عناء يذكر، وإذا فشلوا أكمل المسيرة غيرهم دون اية تنازلات ودون الدخول في متاهات ودهاليز السياسة التي لا توصل الى مكان.

نحن لا نعارض اشتراك الحركات الإسلامية او ذات النهج الإسلامي في السياسية، كي لا يفهم البعض خطأ من خلال مقالنا انّنا نروّج لذلك. لكنّنا نرى انّ الأوضاع الحالية المحليّة، الإقليمية والدولية لا تسمح بذلك أبدا، وأنّ الخاسر هو السياسي دون العسكري مهما كانت النتائج الظاهرة.

وحقيقة الأمر انّه لا سياسة عربية لا على صعيد جماعي ولا حتى على صعيد فردي بل انّ مفهوم السياسة في العالم العربي يعاني من أزمة حقيقية تختصره بمصطلح «النفاق» وبضرورة الخضوع! فيما لم يتعلم العرب أي درس سياسي سواء من جيرانهم كتركيا وإيران أو من غيرهم. الحسابات المحلية والدولية دقيقة جدا، واللاعبون والفاعلون الدوليون ينحصرون في حالتنا بالمقاومة العربية والاسلامية في حين انّ الانظمة العربية غير مدركة لما يجري من حولنا ومستسلمة بشكل انبطاحي لكل ما يحصل.

والأفمذا يتم تفسير المحاولات الرسمية العربية الجارية للحصول على موافقة حماس على المبادرة العربية التي طرحت في قمّة بيروت العربية السابقة؟!! لو افترضنا انّ جميع المبادرات العربية مع اسرائيل هي مبادرات جيّدة وايجابية ولصالح العرب «مع انها عكس ذلك تماما»، فأين هي الأدوات والوسائل وأوراق القوّة التي نستطيع من خلالها الحصول على موافقة العدو عليها؟! ما الذي يدفع اسرائيل مثلا لقبول أي مبادرة؟! هل العرب يعني انتصروا عليها في الحرب حتى تخضع لهم ام انّ العكس هو الصحيح؟! هل للعرب دعم دولي مثلا يستطيعون بواسطته فرض حصار على العدو وإجباره على القبول ام انّ العكس هو الصحيح؟! هل الدول العربية الصديقة لإسرائيل تستطيع إقناعها بهذا أم انّ العكس هو الصحيح؟! الورقة الوحيدة التي كان ومازال يستطيع العرب استخدامها ضدّ اسرائيل او امريكا او أي احد هي ورقة المقاومة ومع ذلك فهم بدلا من المحافظة عليها يحرقونها ويحاربونها وذلك بكل بساطة لأنّ مصلحتهم تتعارض مع توجهاتها وهذا ما دفعنا الى القول انّنا ضد اشتراك حماس في أي متاهات سياسية بناء على هذه المعطيات، امّا وقد اشتركت فالأمور تحتاج الى استراتيجية اخرى او الخروج بأقل الأضرار.

* كاتب من الاردن

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر: مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير: عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط)

فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England

Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637

email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***

Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).

Tel/Fax: (202) 3901523

Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco

Tel/Fax: (212 37) 770594

Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.

Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928

Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi

daily Independent News Paper

Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD

Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief

ABDEL BARRI ATWAN